



الممثلة الدائمة لجمهورية العراق في نيويورك

كلمة وفد جمهورية العراق

يلقيها معالي هوشيار زيباري وزير الخارجية

أمام

المؤتمر الثامن المعني بتسهيل بدء نفاذ دخول معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية

نيويورك ٢٧ ايلول عام ٢٠١٣

السيد الرئيس...

في البداية، أود ان اتقدم بالتهنئة لكل من أندونيسيا وهنغاريا على توليها الرئاسة المشتركة للمؤتمر الثامن المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)، وإنني على ثقة تامة بأن هذا الإجتماع سيقدم رسالة قوية تدعو الى الإسراع في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأود الإعراب عن شكري وإمتناني للسفير تيبور تيوث الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO) للجهود الكبيرة التي بذلها خلال فترة عمله في هذه المهمة.

وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالتهنئة ايضاً الى الدكتور لاسينا زيربو بمناسبة إنتخابه أميناً تنفيذياً للجنة التحضيرية للمنظمة، متمنياً له النجاح ونؤكد دعمنا وتعاوننا معه في مهامه الجديدة.

السيد الرئيس...

لقد حرصت دوماً على المشاركة في هذا الإجتماع الذي يعقد كل سنتين على هامش أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة. وتحظى مشاركتنا في هذا الإجتماع بأهمية خاصة كونه الإجتماع الاول الذي يعقد بعد تصديق العراق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فقد وافق مجلس النواب العراقي على قانون إنضمام العراق الى المعاهدة بتاريخ ٩ تشرين الاول عام ٢٠١٢ بعد توقيع الحكومة العراقية المعاهدة في ١٩ آب عام ٢٠٠٨.

ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الإنتشار النووي بإركانها الثلاثة المترابطة: نزع السلاح، ومنع الإنتشار، والإستخدام السلمي للطاقة النووية، تعتبران حجر الزاوية الأساس في هذا النظام. ويأتي تصديق العراق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سياق عدد من الإتفاقيات التي يلتزم العراق بها في مجال نزع السلاح ومنع الإنتشار النووي

وكان آخرها التصديق على الإتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي بتاريخ ١٣ آيار عام ٢٠١٣، وعلى البرتوكول الإضافي الملحق بإتفاقية الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ ١٠ تشرين الأول عام ٢٠١٣. ان إنضمام العراق الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمثل موشراً واضحاً على مصداقية العراق في التخلص النهائي عن السعي لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل وفق ما نصت عليه الفقرة (هـ) من المادة التاسعة من دستور جمهورية العراق الدائم، ودليل إيجابي على توجهات العراق الجديد في العمل مع المنظومة الدولية بما يخدم الأهداف الرامية الى نزع السلاح ومنع الإنتشار والحفاظ على السلم والامن الدوليين.

السيد الرئيس...

ان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يعطيها قوة قانونية ملزمة بالإضافة الى مسؤولياتها السياسية والأخلاقية، وسيعزز من فاعلية النظام الشامل لنزع السلاح، وسيسهم في الإسراع في جعل منطقة الشرق الأوسط خاليةً من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ان الأمن والإستقرار في الشرق الأوسط لا يتطلب فقط تصديق جميع دول المنطقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الإنتشار النووي فحسب، بل لا بد من دعم الجهود لعقد مؤتمر هلسنكي في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٣ لأن هذا سيحول دون تحول مخاطر سباق التسلح النووي الى حقيقة واقعية.

يُعد نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نظاماً فعالاً للمراقبة في الحد من الكوارث، والذي عند إكتماله سيتكون من (٣٣٧) محطة مراقبة منتشرة حول العالم. وسيساعد النظام التحقق العالمي في الإنذار المبكر لتسونامي وسيسهم أيضاً في مراقبة إنتشار الإشعاعات في حالة الحوادث النووية. لذلك ومن اجل السلم والأمن ينبغي على الدول، التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الى أخذ المبادرة في التصديق على المعاهدة.

السيد الرئيس...

ان مما لا شك فيه ان العالم بدون الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى سيصبح أكثر أمناً بالنسبة لنا جميعاً ولإجيالنا القادمة، ولكن ومع ذلك يشير الواقع الى ان الجماعات الإرهابية قد تتمكن من الحصول على التكنولوجيا والمواد الضرورية لإنتاج مثل تلك الأسلحة.

وفي الختام، أود الإعراب عن تأييد حكومة بلادي للبيان الختامي الذي سيصدر عن هذا الإجتماع، والتأكيد على ان العراق سيستمر بالعمل مع المجتمع الدولي من اجل دخول المعاهدة حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

وشكراً...